قاعدة الجري والانطباق التفسيرية

طالب الماجستير: عبّاس وحيد إسماعيل صادق

qur164.abbas.waheed@student.uobabylon.edu.iq

أ.د. حيدر محمد هناء الشلاه

Qur.haider.mohammad@uobabylon.edu.iq

جامعة بابل/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم علوم القرآن

الملخص:

يعد القرآن الكريم المعين الصافي الذي يَنهلُ مِنه المسلمون علومهم، فكل علم يرتبط بالكتاب العزيز ينال شرفاً ومكانة نابعة من شرفِ ذلك الكتاب الكريم، ويعد الإمام الباقر (عليه السلام) أول من مهّد لتلك القاعدة إذ نجد لها إشارات واضحة وجليّة في كلامه، إذ تعدّ قاعدة الجري والانطباق منهج تفسيري شأن المناهج التفسيرية الأخرى (بتحقق الضوابط المنهجية) لتكمل منهج تفسير القرآن بالقرآن.

ويقف البحث عند قاعدة الجري ويعرّفها بأنها عبارة عن جريان مفهوم الآية وانطباقها على مصاديق أخرى غير التي نزل فيها النصّ القرآني، ليقدّمها قاعدة تأصيلية جديدة تخدم تفسير القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: (القاعدة، الجري، الانطباق، التفسيرية).

Rule ran and interpretive applicability

Master's Student: Abbas aheed Ismaeel Sadeq

qur164.abbas.waheed@student.uobabylon.edu.iq

Prof. Dr. haider mohammad hanaa AL- shalah

Qur.haider.mohammad@uobabylon.edu.iq

University of Babylon / College of Islamic Sciences / Qur'anic Studies

Abstract:

The Noble Qur'an is considered the pure resource from which Muslims draw their knowledge. Every knowledge that is linked to the Noble Book attains honor and status

stemming from the honor of that Noble Book. Imam al-Baqir (peace be upon him) is considered the first to pave the way for this rule, as we find clear and clear indications of it in his words. Running and applying is an interpretive approach like other interpretive approaches (provided that methodological controls are met) to complement the approach of interpreting the Qur'an with the Qur'an.

The research stops at the rule of flow and defines it as the flow of the concept of the verse and its application to other instances other than those in which the Qur'anic text was revealed, to present it as a new foundational rule that serves the interpretation of the Holy Qur'an.

Keywords: (base, run, application, interpretation)

قاعدة الجري والانطباق

المطلب الأول: قاعدة الجري النشأة والتدوين

تعود البدايات الأولى لقاعدة الجري والانطباق من حيث المفهوم إلى عصر صدر الإسلام فقد أشار لها أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في أحاديثهم[١]، فقد جاء عن الإمام علي (عليه السلام): (ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ وَ لَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ أَلَا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي وَ الْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي وَ دَوَاءَ دَائِكُمْ وَ نَظْمَ مَا بَيْنَكُم)[٢] ،ويعد الإمام الباقر (عليه السلام) أول من مهّد لتلك القاعدة إذ نجد لها إشارات واضحة جليّة في كلامه الشريف منها قوله (عليه السلام): ((إنّ القرآن حيٌّ لم يمت، وإنّه يجري كما يجري الليل و النهار، و كما تجري الشمس و القمر، و يجري على آخرنا كما يجري على أولنا))[٣] ؛ وعنه (عليه السلام): ((لو أنّ الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء ، ولكن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات والأرض، ولكل قوم آية يتلونها ، هم منها من خير أو شر))[٤] كما أشار إلى ذلك الإمام الرضا عن أبيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) إنّ رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس إلا غضاضة؟ [٥] فقال: لأنّ الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، فهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غض إلى يوم القيامة)[٦] ومن هنا يتضح أن ألفاظ وآيات القرآن الكريم جاءت عامّة مطلقة، وإن كانت قد ذكرت حادثة معينة في زمان

معين، وهذه الانطباقيّة أشار إليها الإمام علي(عليه السلام) بقوله: "وإنّ القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تنكشف الظلمات إلاّ به"[٧] فلو انطبقت في واقعة دون أن يجري الحكم في الأزمان القادمة لمات القرآن، وإلى ذلك أشار الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: (إن القرآن حي لا يموت ، والآية حية لا تموت ، فلو كانت الآية إذا نزلت في الأقوام ماتوا فمات القرآن ، ولكن هي جارية في الباقين كما جرت في الماضين)[٨]

فآياته تسري في كل ما يشترك مع الحادثة السابقة وتنطبق عليه وهذا ما يلمسه المتبحر في معارف القرآن ولطائفه ودلالاته.

أمّا أول من فصّل القول فيها من العلماء والمفسرين فهو العلاّمة الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ) فقد ذكر مصطلح (الجري) أخذاً إياه من أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، ثمّ أشار إلى تلك الروايات، ثمّ كتب في تعريف قاعدة الجري ما يلي: وهذا منهج أهل البيت (عليهم السلام) فإنّهم يطبّقون الآية القرآنية على موارد تقبل الانطباق عليها وإن كانت خارجة عن مورد نزول القرآن.[٩]

أمّا الشهيد الصدر (ت١٤٠٠هـ) فقال: ((إنّ أخبار الجري ليست في مقام إعطاء إطلاقاتٍ للآيات القرآنية غير ثابتةٍ لتلك الآيات في حدّ أنفسها، وإنّما هي في مقام الحِفْاظ على الإطلاقات الثابتة للآيات القرآنية في حدّ أنفسها، وتوضيح أنّ تلك الإطلاقات لا ينبغي رفع اليد عنها لمجرّد كون مورد النزول خاصّاً، أو لمجيء روايات)).[١٠]

في حين نجد السيد السبزواري (ت١٤١٤هـ) عند تعرضه لتفسير الآيات(١٠٤-١٠٥) من سورة البقرة ينقل الحديث عن ابن عباس قال : ((قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ما أنزل الله آية فيها يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إلّا وعليّ أميرها وشريفها))[١١]، فيقول : نقل ذلك عن الإمامية بطرق متواترة، وهو حق لا ريب فيه لأنّ عليا (عليه السلام) أعلم النّاس بالقرآن ، وبجهات الإيمان بإجماع المسلمين ، فتكون الروايات الواردة في الآيات المتفرقة في حق علي (عليه السلام) من باب الانطباق .[١٢] فيشير إلى قاعدة انطباق المفاهيم على المصاديق وهو مما اصطلح عليه قاعدة الجري والانطباق التفسيرية.

تابعهم على ذلك الشيخ على أكبر المازندراني مدونًا في تعريف القاعدة بمعناها العام وتنقيح مجاريها بشكل يتناسب وعمق القاعدة وأبعادها ذات الأهمية في عملية التفسير.[١٣]

وأما الشيخ محمد السند فقد بيّن في تفسيره للجري بأنّه معنى كلي يجري فقط في المصاديق.[١٤]

وبشكل موجز: لم يرد مصطلح (انطباق) في روايات أهل البيت (عليهم السلام) ولعلّ أول من اصطلحه علماؤنا المتأخرون وهو مرادف تعريف الجري؛ بل يشير اللفظان إلى المفاد نفسه: انطباق ألفاظ القرآن وآياته على غير ما نزل فيه، ممّا يستشف بأنّ أهل البيت (عليهم السلام) هم منشأ وأصل القاعدة والتي سيأتي إن شاء الله بيان مداركها، كما أن المتتبع لكلمات المعصومين(عليهم السلام) سيلاحظ جيدًا أنّهم صلوات الله عليهم يؤصلون للقواعد بوضع القواعد و الأصول والتي تناسب مقام المتكلم والمخاطب، مع ملاحظة اختلاف الزمان والمكان، خصوصاً في زمن الباقرين(عليهما السلام) فقد تركا إرثًا علميًا كبيرًا تشهد به الساحة الفقهية والعقائدية والتي ننهل من عطائهم اليوم في مجمل عباداتنا ومعاملاتنا وكثير من موارد السنن والقوانين الجارية في مجتمعنا سواء كانت دينية أو اجتماعية على الرغم من اندثار الكثير من ذلك الإرث قهراً، وممّا يؤيد ذلك ما أُثِر عن الإمام الصادق (عليه السلام): (إنّما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم التفريع)[١٥]

المطلب الثاني: مدارك القاعدة:

إنّ قاعدة الجري بمعناها العام تلتقي بقاعدتين كبيرتين في أصول الفقه والتشريع الإسلامي، وهما أصالتا العموم والإطلاق اللتان هما من قبيل الأصول اللفظية العقلائية الجارية في تعيين المعنى المراد، ومرجعهما في الحقيقة إلى أصالة الظهور[١٦].

وإنّها ذكرت في الكتب المعتبرة والتفاسير الصحيحة، ويمكن الاستفادة منها في تطبيق المصاديق والسنن الإلهية الجارية على الخليقة عبر الأزمان كافة وفي الأماكن المختلفة، كما أنّ نصوص القرآن جاءت عامة مطلقة إلا مادل عليه دليل خاص يستفاد منه التقييد، ولكل قاعدة فقهية

كانت، تفسيرية، أصولية، أو غير ذلك، هنالك مدارك القاعدة، وفيما يأتي بيان أهم مدارك قاعدة الجري والانطباق:

المدرك الاول: القران الكريم

أشار القرآن الكريم – وهو المصدر الأول للتشريع والذي اتفقت على حجية ظواهره جميع الفرق الإسلامية – في مواطن عدة لمشروعية تلك القاعدة بمعنى من المعاني، وجريان الاحكام التي يستنبطها المجتهد منه وانطباق المصاديق على المكلفين، ذلك البرهان الذي يستنتج منه إمكانية تطبيقها على افراد متغايرة في الزمان والمكان، والذي يصطلح عليه الأصوليون ورود العام على سبب خاص أو تعدد السبب و المنزل واحد[١٧]، فقد علّ الشهيد الصدر بأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إذا نزلت الآية بسبب خاص ، وكان اللفظ فيها عاماً فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فلا يتقيّد بالمدلول القرآني في نطاق السبب الخاص للنزول أو الواقعة التي نزلت الآية بشأنها ، بل يؤخذ به على عمومه ، لأنّ سبب النزول يقوم بدور الإشارة لا التخصيص ، وقد جرت عادة القرآن أن ينزل أحكامه وتعليماته وإرشاداته على أثر وقائع وأحداث تقع في حياة الناس وتتطلب حكماً وتعليماً من الله ، لكي يجيء البيان القرآني أبلغ تأثيراً وأشد أهمّية في نظر المسلمين وان كان مضمونه عاماً شاملًا[١٨]، ونستعرض أربعاً من الأمثلة التطبيقية من القرآن الكريم:

١– قوله تعالى: (إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ)[١٩]:

فقد ورد عن عبد الرحيم القصير قال كنت يوما من الأيام عند أبي جعفر(عليه السلام) فقال: يا عبد الرحيم قلت: لبيك– قال: قول الله «إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ» إذ قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم): أنا المنذر– و علي الهادي ومن الهادي اليوم قال: فسكت طويلا ثم رفعت رأسي فقلت: جعلت فداك هي فيكم– توارثونها رجل فرجل حتى انتهت إليك، فأنت جعلت فداك الهادي، قال: صدقت يا عبد الرحيم، إن القرآن حي لا يموت، و الآية حية لا تموت، فلو كانت الآية إذا نزلت في الأقوام ماتوا فمات

القرآن، و لكن هي جارية في الباقين- كما جرت في الماضين، و قال عبد الرحيم: قال أبو عبد الله (عليه السلام) إن القرآن حي لم يمت، و أنه يجري كما يجري الليل و النهار، و كما تجري الشمس و القمر، و يجري على آخرنا كما يجري على أولنا[٢٠].

وممّا يزيد البيان إيضاحاً ما نقله البلاغي حين تعرض لتفسير الآية في رواية بريد عن أبي جعفر (عليه السلام) في قوله تعالى: ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)) فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المنذر ولكل زمان منا هاد يهديهم إلى ما جاء به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والهداة من بعده عليّ (عليه السلام) ثمّ الأوصياء واحداً بعد واحد.[٢١]

فهذا بيان صريح من الإمام الباقر (عليه السلام) بعموم اللفظ لأفراد كثيرين في أزمنة مختلفة، وهو ممّا يراد به الجري والذي ينطبق على مصاديق عرضية متعددة، الأمر الذي يفسح الباب أما المفسر لمحاكاه الحوادث والوقائع والأحكام "الأرباع التي نزل بها القرآن" وتطبيق المصاديق الحادثة.

٢- قوله تعالى: (وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)[٢٢]:

عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَا مِنَ الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا وَ لَهَا ظَهْرٌ وَ بَطْنٌ فَقَالَ ظَهْرُهُ تَنْزِيلُهُ وَ بَطْنُهُ تَأْوِيلُهُ مِنْهُ مَا قَدْ مَضَى وَ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي الشَّمْسُ وَ الْقَمَرُ كَمَا جَاءَ تَأْوِيلُ شَيْءٍ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى الْأَمْوَاتِ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْأَحْيَاءِ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[٢٣] نَحْنُ نَعْلَمُهُ.[٢٤]

فالإمام الباقر (عليه السلام) يجيب ابن يسار بجريان تفسير الآية على مامضى من تنزيله ، وأما بطون التأويل تجري كما تجري الشمس والقمر دائبين، فعلى الأموات قد مضى جرى الحكم، وعلى الأحياء يجري تباعا تأويل بطنه، كذلك العلم بالتأويل الذي أشارت له الآية فالمولى يعلم تأويله وجرى العلم بأن يكون الراسخون في العلم يعلمون التأويل وكما أشار ولده الإمام الصادق (عليه السلام) حين قال : ((إنّ الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء ، حتى والله ما ترك الله شيئا يحتاج إليه العباد ، حتى لا يستطيع عبد أن يقول : لو كان هذا أنزل في القرآن ، إلا وقد أنزله الله فيه))[٢٥] .

وأمّا قوله (عليه السلام): "نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله"[٢٦]، هو من باب بيان أحد مصاديق الأفراد الكلية المنطبقة على كثيرين مع إمكان جريان الحكم على مصاديق أخرى وهذا ظاهر كثيراً في منهج أهل البيت (عليهم السلام) وهو عدم حصر الدلالة بمصداق واحد.

٣- قوله تعالى: (قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبالِغَةُ فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ)[٢٧]:

فسّره الزمخشري بمطلق الحجة؛ - حملاً على معناه اللفظي - بقوله: ((يعنى فإن كان الأمر كما زعمتم أنّ ما أنتم عليه بمشية الله ؛ فلله الحجة البالغة عليكم في قود مذهبكم))[٢٨]. قوله في قود مذهبكم أي قيادته، ولكن دلّت النصوص المفسّرة الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) على أنّ المراد بالحجة البالغة الإمام المعصوم (عليهم السلام)[٢٩]، ومنها ما ورد في الكافي: عن الكاظم (عليه السلام): ((إنّ لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وحجة باطنة، فأمّا الظاهرة: فالرسل والأنبياء والأئمة، أمّا الباطنة: فالعقول))[٣٠] فهذا اللفظ (الحجة) يجري وينطبق على كل رسول ونبي و إمام معصوم من أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

٤- (فَلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ولكِنْ كَذَّبَ وتَوَلَّى ثُمَّ ذَهَبَ إلى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى)[٣١]:

ذهب جماعة من المفسرين: هذه الآية نزلت في أبي جهل، وهي صورة طبق الأصل لصفاته، لأنّه ما صدّق الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلّم) ولا صلى لله ولو بطرفة عين، بل كذّب الحق وشاغب عليه، وأعرض عنه واستهزأ به، وكان يذهب إلى مجلس النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) ويستمع إلى القرآن، ثم يعود إلى أهله متكبراً متبختراً في مشيته؛ وأياً كان سبب النزول فإنّ ظاهر الآيات على عمومه يشمل كل من عاند الحق وتعالى عليه لأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٣٢] .

المدرك الثاني: النصوص الواردة عن النبي والأئمة المعصومين(عليهم السلام):

وهي النصوص الصادرة عن المعصومين (عليهم السلام) إجابة لسائل عن مسألة يطرحها فيكون بيان المعصوم (عليه السلام) إجابة له مع تعضيدها وبيان مرادها جريًا على وقوع الحوادث وتطبيقاً لمفاد السؤال، فالفرق بين المدركين:

إنّ المدرك الاول "القرآني" يكون فيه السائل جاهلا بمراد الله سبحانه ويحتاج إلى تفسيره واستظهار معناه أي طالباً للتفسير والكشف عن مراده سبحانه وهو ما عرّفه الطباطبائي: " بيان معاني الآيات القرآنية والكشف عن مقاصدها ومداليلها "[٣٣].

وأما "المدرك الروائي" فالسائل يسأل عن حكم ما فيجري عليه المعصوم حكم ما مضى وما وقع حال السائل فيستدل المعصوم (عليه السلام) بالآيات البينات التي جعلها الله سبحانه تفصيلاً وتبيانا لكل شيء كما قال لنبيه: "وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ "[٣٤] ، وقد أحصى في كتابه علم ما كان وما يكون محكماً غير ذي عوج؛ فأجراه على لسان أوليائه تابع يجري بعد تابع وينطبق على الإمام المحض لعلم الله فقال: (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ)[٣٥]

فالقرآن متجدد في كل زمان ومتعلق بأحكام الخلق، جاء عن أمير المؤمنين(عليه السلام): (ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ وَ لَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ أَلَا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي وَ الْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي وَ دَوَاءَ دَائِكُمْ وَ نَظْمَ مَا بَيْنَكُم)[٣٦] فالإمام علي (عليه السلام) يدعونا إلى تفعيل مضامين القرآن الكريم في مواقف حياتنا في كل زمان ومكان طالما كان لها جريان وانطباق.

ونفهم من جواب الإمام (عليه السلام) إقرارًا وحجة بأنّ القرآن يجري في جميع الأزمان وينطبق على مصاديق متعددة إذ توافرات الشروط فهو ليس لناس دون آخرين، وهو متجدد لما غار في سبر لجج أمواجه، وركب مراكب النجاة من أنواره، في كل زمان جديد يستنطقه المفسرون والمتدبرون و إلى ذلك أشار الإمام الرضا عن أبيه موسى بن جعفر(عليهما السلام) إنّ رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) (ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس إلا غضاضة)[٣٧] ؟ فقال: لأنّ الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، فهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غض إلى يوم القيامة)[٣٨]، فهو يجري على من مضى وينطبق على من يأتي، كالشعاع المنعكس من نور الشمس؛ ينير سالفاً وحادثاً ما بقى الليل والنهار.

ومن النصوص الروائية التي ذكرت قاعدة الجري بصريح العبارة:

أ- عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: ((قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ(عليه السلام) رَجُلٌ يَتَوَالَى عَلِيّاً وَ يَتَبَرَّأُ مِنْ عَدُوِّهِ وَ يَقُولُ كُلَّ شَيْءٍ يَقُولُ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُمْ قَدِ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ وَ هُمُ الْأَئِمَّةُ الْقَادَةُ فَلَسْتُ أَدْرِي أَيُّهُمُ الإمام فَإِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ أَخَذْتُ بِقَوْلِهِ وَ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِمْ قَالَ إِنْ مَاتَ هَذَا عَلَى ذَلِكَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ثُمَّ قَالَ لِلْقُرْآنِ تَأْوِيلٌ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَ كَمَا تَجْرِي الشَّمْسُ وَ الْقَمَرُ فَإِذَا جَاءَ تَأْوِيلُ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَعَ فَمِنْهُ مَا قَدْ جَاءَ وَ مِنْهُ مَا لَمْ يَجِئْ))[٣٩].

ب-عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: ((أَدْخَلْتُ عُمَرَ أَخِي عَلَى أبي عَبْدِ اللَّهِ(عليه السلام) فَقُلْتُ لَهُ هَذَا عُمَرُ أَخِي وَ هُوَ يُرِيدُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْكَ شَيْئاً فَقَالَ لَهُ سَلْ عَمَّا شِئْتَ فَقَالَ أَسْأَلُكَ عَنِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ وَ لَا يَعْذِرُهُمْ عَلَى جَهْلِهِ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ(صلى الله عليه وآله وسلم) وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ حِجُّ الْبَيْتِ وَ الْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جُمْلَةً وَ الِائْتِمَامُ بِأَئِمَّةِ الْحَقِّ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ عُمَرُ سَمِّهِمْ لِي أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَقَالَ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ وَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَ الْخَيْرُ يُعْطِيهِ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ فَقَالَ لَهُ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي لِآخِرِنَا كَمَا يَجْرِي لِأَوَّلِنَا وَ لِمُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ فَضْلُهُمَا، قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَقَالَ: هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي اللَّيْلُ وَ النَّهَارُ، قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: هَذَا الْأَمْرُ يَجْرِي كَمَا يَجْرِي حَدُّ الزَّانِي وَ السَّارِقِ، قَالَ: فَأَنْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: الْقُرْآنُ نَزَلَ فِي أَقْوَامٍ وَ هِيَ تَجْرِي فِي النَّاسِ إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتَ لَتَزِيدُنِي عَلَى أَمْرٍ))[٤٠].

ت-عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه، عن إبن أبي عمير، عن حماد بن عثمان وهشام بن الحكم ودرست بن أبي منصور، عن عمر بن يزيد قال : ((قلت لأبي عبد الله(عليه السلام): ((الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ)) [٤١] قال : نزلت في رحم آل محمد عليه وآله السلام وقد تكون في قرابتك . ثم قال : فلا تكونن ممن يقول للشئ : إنه في شئ واحد[٤٢]، وفي بيان الفيض الكاشاني: يعني إذا نزلت آية في شيء خاص فلا تخصص حكمها بذلك الأمر بل عممه في نظائره))[٤٣].

ث-عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبي نَصْرٍ عَنْ أبي الْحَسَنِ الرِّضَا(عليه السلام) قَالَ: ((قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ(عليه السلام): لَا يَسْتَكْمِلُ عَبْدٌ الْإِيمَانَ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّهُ يَجْرِي لِآخِرِهِمْ مَا جَرَى لِأَوَّلِهِمْ وَ هُمْ فِي الْحُجَّةِ وَ الطَّاعَةِ وَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ سَوَاءٌ وَ لِمُحَمَّدٍ وَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَضْلُهُمَا))[٤٤]

المطلب الثالث: خصائص قاعدة الجري والانطباق:

أولاً: خصائص قاعدة الجري بمعناها العام:

لقاعدة الجري والانطباق مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يأتي:

أ- تعد قاعدة الجري والانطباق منهج تفسيري شأن المناهج الأخرى (بتحقق الضوابط المنهجية) لتكمل منهج تفسير القرآن بالقرآن والذي يلاحظ بدايةً أنه تفسير ناقص؛ بيد أنهما متلازمان أي الثقلين (كتاب الله والعترة).

ب- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولا بخصوص أهل زمان النزول[٤٥]، أي أنَّ النصّ القرآني لا يخصص بزمن النزول وسببه بل يمتد إلى كل زمان ومكان ينطبق فيه؛ وتعطي هذه القاعدة حيوية وطراوة للقرآن الكريم بأنّه لا يتحدد بزمان ولا بمكان بل هو سارٍ في كل الأزمنة والأمكنة مادامت مفاهيمه لها تطبيقات.

ت- إنّ قاعدة الجري والانطباق تلتقي مع قاعدة (إصالة الظهور) وبما أن ظواهر القرآن حجة فيلزم أن يكون المعنى الظاهر حجة أيضًا.[٤٦]

ث- بما أنّ مرجع القاعدة إلى الأصول اللفظية فهي تدخل في القواعد التفسيرية العامة للنصوص القرآنية.

ثانياً: شروط تطبيق القاعدة.

١. أن تكون الآية بحيث تتحمّل أن تكون مفهوماً يصلح للانطباق على المورد المذكور في الرواية، وإلا كانت الرواية إما معارضةً للكتاب أو من مقولة التفسير بالباطن التي سيأتي الحديث عنها.

٢. أن تكون الرواية ذات لسان يقبل حملها على بيان أحد مصاديق المفهوم المستبطن في الآية، وإلا فلو كانت ذات دلالة حصرية، بمعنى أنها تحصر حقيقةً العنوان الوارد في الآية بها لم تكن تطبيقاً

وإنما تفسيراً مباشراً حينئذ، وهنا إن احتمل نصّ الآية هذا التفسير المباشر أخذنا به بعد الاعتبار السندي والتاريخي للرواية في باب التفسير.

ثالثاً: العلاقة بين (الجري والانطباق) وعلوم القرآن ذات الصلة

١- العلاقة بين (الجري والانطباق) و (المطلق والمقيد):

إنّ المطلق هو اللّفظ الدالّ على الماهيّة من حيث هي هي، لا يفيد العموم، ولا الخصوص، ولا يفيد الوحدة والكثرة بل نفس الماهيّة ونريد به هنا أعمّ من ذلك ، وهو هذا والنكرة المثبتة ، إمّا في معرض الأمر مثل : « أعتق رقبة » أو مصدر الأمر مثل : « فتحرير رقبة » أو الإخبار عن المستقبل مثل : « سأعتق رقبة » [٤٧]

وقد عرفهما الحلي[٤٨]: والمطلق هو: الدال على الماهية. والمقيّد هو: الدالّ عليها مع صفة. مثال الأوّل قوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)[٤٩]. ومثال الثاني قوله: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)[٥٠]

والمقيد: ما كان من الألفاظ دالا على وصف مدلوله المطلق، بصفة زائدة عليه[٥١].

المطلق والمقيّد يحدد علاقة داخل النصّ بين مفهومين أحدهما اوسع من الآخر؛ فالنصّ المطلق يحتاج إلى نصّ آخر يقيّد إطلاقه؛ كما في المثال المذكور، وهذا يعني أنّ العلاقة بينهما منحصرة داخل النصّ القرآني في حين نجد الجري والانطباق يمثل انطباق النصّ القرآني وجريانه على مصاديق خارجية طالما وجد ذلك الانطباق.

٢- العلاقة بين (الجري والانطباق) و (العام والخاص):

قد تبدو للوهلة الأولى ثمّة علاقة بين (الجري والانطباق) من جهة و(العام والخاص) من جهة أخرى، غير أننا إذا دققنا فيهما بجد الفرق واضحاً بينهما؛ فالجري والانطباق عبارة عن انطباق الألفاظ والآيات القرآنية على مصاديق جديدة مغايرة لما نزلت حولها آيات القرآن الكريم[٥٢]

وأما مفهوم العام معناه الشمول لغةً وعرفاً، وأمّا اصطلاحاً فالظاهر إنه مستعمل في معناه اللغوي والعرفي، ومن هنا فسّروه بما دلّ على شمول الحكم لجميع أفراد مدخوله[٥٣]

وأمّا الخاص: ما يقابل العام وهو الحكم الذي لا يشمل إلا بعض أفراد موضوعه أو المتعلق أو المكلف، أو أنه اللفظ الدال على ذلك.[٥٤]

بمعنى أنّ (العام والخاص) علم يرتبط بمفاهيم يتحدّث عن النصّ القرآني بينها علاقة عموم وخصوص، فيعص نصوص القرآن عامّة، يخصصها نصّ آخر، مثلاً قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)[٥٥] فهذا النصّ القرآني يأمرنا بالوفاء بالعقود عامّة، ثم يأتي نصّ آخر فيخصص ذلك العموم فيحرم التعامل والوفاء العقد الربوي؛ قال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) [٥٦] .

أمّا الجري والانطباق فهو عبارة عن جريان مفهوم الآية وانطباقها على مصاديق أخرى غير التي نزل فيها النصّ القرآني، وهذا يعني أنّ العامّ والخاص يحدد العلاقة بين نصوص القرآن الكريم من داخل النصّ، أمّا الجري والانطباق فهو تطبيق النصّ القرآني على مصاديق خارجية.

٣- العلاقة بين (الجري والانطباق) و (أسباب النزول):

يدلّ علم أسباب النزول على بيان الحادثة التي نزلت الآية بسببها ووصل إلينا عن طريق رواية المعصوم[٥٧] ، بمعنى أنّه يحدد مناسبة نزول النصّ القرآني بمصداق خارجي محدد وبزمان نزول النصّ القرآني، في حين أنّ قاعدة الجري والانطباق تطبيق المفهوم الذي يشير له النصّ القرآني على مصاديق متعددة طالما انطبق عليهم ذلك المفهوم.

وممّا تقدّم نلحظ أنّ العلاقة بين (الجري والانطباق) و (أسباب النزول) تتلخص في أنّ كليهما ينطبقان على مصداق خارجي غير أنّ الجري والانطباق أكثر سعة من علم أسباب النزول؛ لأنّ علم أسباب النزول يتحدّد بمصداق واحد أمّا الجري والانطباق فيعطي مجالاً أوسع لتطبيق النصّ القرآني؛ فهو لا يتحدد بزمان النزول ومصداقه المحدد آنذاك بل يشمل كل من ينطبق عليه ذلك المفهوم القرآني.

الهوامش:

١- مدخل إلى علم التفسير (دروس منهجية)، هاشم عبد النبي ابوخمسين، ص ٩٤.

٢- نهج البلاغة، الشريف الرض، صبحي الصالح، هجرت، إيران- قم، ١٤١٤هـ، ص٢٢٣.

٣- ينظر: تفسير العيّاشي، محمد بن مسعود العياشي، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، طهران، ١٤٢٢هـ، ج٢، ص٢٠٣. شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي، مؤسسة الأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ، طهران، ١٤٢٥ هـ، ج ٢، ص٦١٢. البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ج ٣، ص٢٣١.

٤- تفسير العياشي، ج ١، ص ٢. والبرهان، ج ١ ص ٧.

٥-الغَضاضَةُ: الذِّلّةُ والمَنْقَصَةُ، القاموس المحيط، ص٨٣٧.

٦- الامالي، الطوسي (ت٤٦٠هـ)، ص٥٨٠-٥٨١.

٧ - نهج البلاغة، ص٦١.

٨- تفسير العياشي، محمد بن مسعود، ج٢، ٢٠٣.

٩- مدخل إلى علم التفسير (دروس منهجية)، هاشم ابوخمسين، باقيات، قم المقدسة، ١٤٣٦هـ، ص٩٤.

١٠ - موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره، محمد باقر الصدر، پژوهشگاه علمي تخصصي شهيد صدر، دار الصدر - قم - إيران، ١٤٣٤هـ، ج ٩، ص٤٤.

١١ - مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج٢، ص٢٥٢.

١٢- ينظر: مواهب الرحمن، السبزواري، ج١، ص٣٦٣.

١٣- دروس في القواعد التفسيرية، علىاكبر السيفي المازندراني، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٨ هـ، ج ١، ص٢٠٩.

١٤- ينظر: بحوث خارج الأصول، الشيخ محمد السند، الموقع ادناه: https://eshia.ir/feqh/archive/text/sanad/osool/٣٤٠٧١٨/٣٣

١٥- معارج الأصول (طبع جديد)، المحقق الحلي، ج ١، ص ٨.

١٦ - ينظر: دروس في القواعد التفسيرية، ج١، ص ٢١٠.

١٧- ينظر: المستصفى، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، ط: الاولى، ١٤١٣هـ، ص٢٤٨.

١٨- المدرسة القرآنية، السيد محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ج١٩، ص ٢٣٢.

١٩- سورة الرعد، الآية ٧.

٢٠- تفسير العيّاشي، محمد بن مسعود العياشي، المطبعة العلمية - طهران، ١٣٨٠هـ، ج ٢، ص٢٠٣-٢٠٤.

٢١- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي، ج ١، ص٢٩.

٢٢- سورة ال عمران، الآية ٧.

٢٣- سورة آل عمران، الآية ٧.

٢٤- بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، محمد بن حسن الصفار، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، إيران-قم، ١٤٠٤هـ، ج ١، ص١٩٦.

٢٥- الكافي، الكليني، ج ٢، ص٥٩.

٢٦- الكافي، الكليني، ج١، ص٢١٣.

٢٧- سورة الانعام، الآية ١٤٩.

٢٨- تفسير الكشاف، ج٢، ص ٥٩.

٢٩- دروس تمهيدية في القواعد التفسيرية، علي أكبر السيفي المازندراني، ص ٢٢٤.

٣٠- الكافي، الكليني، ج١، ص١٦.

٣١- سورة القيامة، الآيات ٣١-٣٣.

٣٢- ينظر: تفسير الطبري، ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ج٢٩، ص٢٤٨.التفسير الكبير، الطبراني (ت٣٦٠هـ)، ج٦، ص٥٢٨.التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية (ت١٤٠٠هـ)، ج ٣، ص ٤٩١.

٣٣- تفسير الميزان، السيد الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ)، ج ١، ص٤.

٣٤- سورة النحل، الآية ٨٩.

٣٥- سورة يس، الآية ١٢.

٣٦- نهج البلاغة، الشريف الرضي، صبحي صالح، هجرت - قم، ١٤١٤ هـ، ص ٢٢٣.

٣٧- الغَضاضَةُ: الذِّلَّةُ والمَنْقَصَةُ، القاموس المحيط، ص ٨٣٧.

٣٨ -الامالي، الطوسي، ص٥٨٠-٥٨١.

٣٩ - الغيبة (للنعماني)، محمد بن إبراهيم، نشر صدوق - طهران، ١٣٩٧هـ، ص ١٣٤.

٤٠ - المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، دار الكتب الإسلامية - قم، ١٣٧١ هـ، ج ١، ص٢٨٨-٢٨٩.

٤١- سورة الرعد، الآية ٢١.

٤٢-الكافي، الشيخ الكليني، ج ٢، ص ١٥٦.

٤٣- الوافي، الفيض الكاشاني، ج ٥، ص ٢٣.

٤٤ - الاختصاص، الشيخ المفيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣هـ، ص ٢٢.

٤٥- ينظر: التفسير الكبير، الطبراني، ج ١، ص٣٢.

٤٦- ينظر: فرائد الأصول، الشيخ الانصاري (١٢٨١هـ)، مجمع الفكر الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ج١، ص١٤٥-١٤٧.

٤٧- نهاية الوصول الى علم الأصول، العلامة الحلي، ج ٢، ص٣٧٨.

٤٨- ينظر: معارج الأصول (طبع جديد)، المحقق الحلي (ت٦٧٦هـ)، مؤسسة امام علي (عليه السلام)، لندن، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، ج١، ص ١٣٤.

٤٩- سورة المجادلة، الآية ٣.

٥٠- سورة النساء، الآية ٩٢.

٥١- ينظر: نهاية الوصول الى علم الأصول، العلامة الحلي، ج ٢، ص ٣٧٩.

- ٥٢ مدخل إلى علم التفسير (دروس منهجية) ، هاشم ابوخمسين، باقيات، قم المقدسة، ١٤٣٦ هـ، ص ٩٤.

٥٣- محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ج ٥، ص ١٥١.

٥٤- اصول الفقه، الشيخ المظفر، ج١، ص١٩٠.

٥٥- سورة المائدة، الآية ١.

٥٦-سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

٥٧- موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره، ج١٩، ص ٢٢٩.

مصادر البحث ومراجعه

- **القرآن الكريم**

١- الاختصاص، الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣هـ، ص ٢٢.

٢- اصول الفقه، الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (د.ت).

٣- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي (ت١٣٥٢هـ)، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٢ - ١٩٣٣ م.

٤- الامالي، الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ)، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع – قم، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٥- بحوث خارج الأصول، الشيخ محمد السند، الموقع ادناه:
https://eshia.ir/feqh/archive/text/sanad/osool/٣٣/٣٤٠٧١٨

٦- البرهان في تفسير القرآن، السيد هاشم بن سليمان الموسوي البحراني(ت١١٠٩هـ)، مؤسسة الأعلمي، ط: الاولى، بيروت – لبنان، (١٤١٤هـ. ١٩٩٩م).

٧- بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، محمد بن حسن الصفار(ت ٢٩٠هـ)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، إيران–قم، ١٤٠٤هـ.

٨- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ، ط: الأولى ، مصر، ١٣٢٣ هـ.

٩- تفسير العيّاشي، محمد بن مسعود العياشي (ت ٣٢٠هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق : السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، طهران، ١٤٢٢هـ.

١٠- التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية (ت١٤٠٠)، دار العلم للملايين، ط: الثالثة، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م.

١١- تفسير القرآن العظيم (التفسير الكبير)، سليمان بن احمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، دار الكتاب الثقافي، الاردن – اربد، ٢٠٠٨ م .

١٢- الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (د.ت).

١٣- دروس في القواعد التفسيرية، علىاكبر السيفي المازندراني، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٨ هـ.

١٤- شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ)، مؤسسة الأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى، إيران– طهران، ١٤٢٥ هـ.

١٥- الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني (ت ٣٦٠هـ)، نشر صدوق – طهران، ١٣٩٧هـ

١٦- فرائد الأصول، الشيخ الانصاري (١٢٨١هـ)، مجمع الفكر الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

١٧- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٨- الكافي، الشيخ الكليني (ت٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران، ط: الخامسة، ١٣٦٣هـ.

١٩- المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، دار الكتب الإسلامية – قم، ١٣٧١ هـ.

٢٠- محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢١- مدخل إلى علم التفسير (دروس منهجية)، هاشم ابوخمسين، تحقيق: أحمد عبد الحسين رهيف، باقيات، إيران- قم المقدسة، ١٤٣٦ هـ.

٢٢- المدرسة القرآنية السيد محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، دار التعارف للمطبوعات، ط: الاولى، لبنان - بيروت، (د. ت).

٢٣- المستصفى، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، ط: الاولى، لبنان- بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٤- معارج الأصول (طبع جديد)، المحقق الحلي (ت٦٧٦هـ)، مؤسسة امام علي (عليه السلام)، لندن، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٥- مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب (ت٥٨٨هـ)، تصحيح وشرح ومقابلة : لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.

٢٦- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى السبزواري (ت١٤١٤هـ)، دفتر سماحة آيت الله العظمى السبزواري، ط: الثانية، (د.م)، ١٤٠٩هـ.

٢٧- موسوعة الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، پژوهشگاه علمي تخصصي شهيد صدر، دار الصدر - قم - إيران، ١٤٣٤هـ.

٢٨- نهاية الوصول الى علم الأصول، العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، مؤسسة الامام الصادق (ع) - قم، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٩- نهج البلاغة، جمعه الشريف الرضي، ضبطه صبحي صالح، هجرت، قم- ايران، ١٤١٤ هـ.

٣٠- الوافي، الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) العامة، ط: الأولى، أصفهان- ايران، ١٤١١هـ.